

العمومية أقرت أعلى توزيعات ربحية في 10 سنوات

## الدعيج: «التجاري» عزز استراتيجيته التي تستهدف نمو قاعدة عملائه



• جانب من الحضور



• الشيخ أحمد الدعيج مترسماً العمومية

• انخفاض مستوى القروض غير المنتظمة إلى ما نسبته «صفر» • ملتزمون بالحفاظ على مراكز قوية لجهة الرسلة والسيولة

البنك تبني توجهاً شاملاً  
نحو التطوير

المصرفية، فإن تنوع خبرات الموظفين ومهاراتهم المهنية على كافة المستويات الإدارية باتت أحد المزايا التنافسية بالنسبة للبنك وأحد المحاور الرئيسية لنجاحه في تنفيذ إستراتيجيته.

وأكد الدعيج أن مجلس الإدارة يقوم بتقييم الخطط المعدة من قبل الإدارة التنفيذية لضمان ملاءمة وموازنة فرص أنشطة أعمال البنك مع الأولويات المتعلقة بإدارة السليمة للمخاطر وكذلك هيكل الإدارة الفعالة للمخاطر على نطاق البنك.

وأضاف: «تسعى لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة بالتعاون مع كتب مع الإدارة التنفيذية لضمان توافر الدعم اللازم لثقافة إدارة المخاطر على كافة المستويات والتأكد من استقلالية إدارة المخاطر بالبنك عن إدارات وقطاعات أنشطة الأعمال».

أكد الدعيج أن برنامج إدارة المواهب وخطط التعاقب الوظيفي لشاغلي مناصب الإدارة العليا يعتبر أحد المحاور الرئيسية لتحقيق الأهداف الرئيسية لإستراتيجية البنك على المدى البعيد. لقد تبني مصرفنا توجهاً شاملاً نحو التطوير بما يتضمن التحديد المبكر للمرشحين الأساسيين لشغل الوظائف والتقييم الشامل للمهارات والخبرات المطلوبة على الأمدين القريب والمتوسط. وفي سبيل تحقيق ذلك، ظلت برامج تدريب الموظفين ورفع مستوى الدافعية لديهم تقع ضمن أولويات البنك في عام 2018. لقد قمنا بتحديد الموظفين أصحاب الأداء المتميز لاكتشاف قدراتهم القيادية وتزويدهم بالتدريب لتطوير مهاراتهم المهنية. وفي ضوء التطور المستمر الذي تشهده البيئة

البنك في الوفاء بكافة التزاماته نحو عملائه والجهات الرقابية وموظفيه. وإلى جانب تحقيق تلك الأهداف، فقد انصب تركيز مجلس الإدارة على تحقيق قيمة مضافة للمستثمرين في الأمدين المتوسط والبعيد.

جدير بالذكر أن الجمعية العمومية العادية وغير العادية للبنك التجاري الكويتي أقرت توصية مجلس الإدارة توزيع أرباح نقدية بواقع 20% نقداً، 20% فلياً للسهم الواحد، و10% منحة، 10% أسهم لكل 100 سهم، عن السنة المالية المنتهية بديسمبر 2018.

استباقية والتعاطي مع الأسواق التي تتسم بسرعة التطور والديناميكية العالية، يقوم مجلس الإدارة بتوفير المشورة اللازمة للإدارة التنفيذية فيما يتصل بالخطط الإستراتيجية والتحديات المرتبطة بالافتراضات المحتملة، فضلاً عن المساعدة في تحديد وبناء مسارات العمل الجديدة لتحقيق النمو المستمر للبنك ولكن في إطار نزاعته تجاه المخاطر. وفي عام 2018 وفر مجلس الإدارة كل الدعم لفريق الإدارة التنفيذية لمجابهة كافة التحديات التي يواجهها البنك وذلك لضمان استمرار

بممارسة أنشطة أعماله في إطار نزاعته تجاه المخاطر مع الاحتفاظ بمراكز قوية لجهة الرسلة والسيولة، وأكد رئيس مجلس الإدارة أن أحد الأدوار الرئيسية المناط بها لمجلس الإدارة هو الإشراف على مسار تطبيق إستراتيجية البنك. مضيفاً: «نحن من جانبنا كمجلس إدارة للبنك نؤكد الإدارة التنفيذية بالإرشادات اللازمة بهدف التركيز على الأسواق وقطاعات النشاط الملائمة لأنشطة أعمال البنك والتي تساهم في تحقيق المزيد من النجاحات بالنسبة للبنك». وأشار إلى أنه في سبيل اتخاذ خطوات

لأعماله في تحقيق نتائج مالية جيدة وعوائد مجزية للمساهمين بصورة مستدامة.

لقد سجل مصرفنا نمواً نسبته 15.0% في صافي الربحية وأوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بواقع 20% نقداً و10% منحة، والتي تعد أعلى توزيعات على مدار السنوات العشر الماضية.

وتابع: «كما أن الإنجاز الذي حققه مصرفنا ووصول مستوى القروض غير المنتظمة إلى ما نسبته «صفر» هو شيء يبعث على الفخر والاعتزاز ويبرهن أيضاً على التزام مصرفنا

قال الشيخ أحمد الدعيج رئيس مجلس إدارة البنك التجاري الكويتي إن البنك تمكن من تحقيق نتائج مالية جيدة لعام 2018 عكست في مجملها التقدم الكبير الذي أحرزه البنك تجاه تعزيز إستراتيجيته التي تستهدف نمو قاعدة عملائه، وتطوير الخدمات المصرفية الرقمية، وتنظيف محفظة القروض، واسترداد القروض التي تم تسطيتها سابقاً ما يؤدي إلى بناء ميزانية عمومية قوية. وأضاف الدعيج خلال انعقاد الجمعية العمومية للبنك: «يستمّر مصرفنا من خلال نموذج التخطيط

## التركيز على استحداث خدمات مصرفية جديدة للمستقبل

وتطوير تطبيق التجاري على الهواتف والألواح الذكية وهو ما ساعد مصرفنا على تقديم مجموعة واسعة من الخصائص الجديدة التي توفر للعملاء إمكانية إجراء العديد من معاملاتهم المصرفية بسهولة ويسر. وبالتأكيد فإن المعايير الأمنية وتوفير أفضل التطبيقات لعملاء مصرفنا اكتسبت أهمية مطلقة عند تطوير الخدمات الإلكترونية المقدمة لهم عن طريق الإنترنت وغير الهواتف والألواح الذكية».

شمل هذا تطوير الخدمات المقدمة عبر الإنترنت والهواتف والألواح الذكية لتوفير تجربة مصرفية لا تضاهي لعملائنا، ولم يكن ذلك على حساب نظم أمن المعلومات بالبنك حيث كان التركيز الأكبر على حماية معلومات وبيانات عملائنا وذلك باستحداث إجراءات جديدة على الموقع الإلكتروني للبنك تهدف إلى تطبيق المزيد من المعايير الأمنية الصارمة».

خدمات مصرفية جديدة للمستقبل». وأضاف الدعيج: «وفي إطار هذه الأولويات، قام مصرفنا بالاستثمار في أنشطة أعماله بهدف تعزيز تواصله وعلاقاته مع عملائه. لقد بقينا بالقرب من عملائنا حتى ندرک ونعرف ما يفكرون به ويطمحون إليه وكيف نستطيع خدمتهم على الوجه الأمثل. وواصلنا الاستثمار في برامجنا التكنولوجية والرقمية لتلبية احتياجات عملائنا المتغيرة دوماً. وبالطبع فقد

أشار الدعيج إلى أنه في بيئة العمل المصرفي، تكتسب علاقات العمل مع العملاء أهمية كبيرة في الوقت الحالي بل وأكثر من أي وقت مضى.

وقال: «وبدون شك، فإن استيعابنا الكامل لأهمية علاقاتنا بعملائنا قد ساعدنا على صياغة السياقات التفاعلية مع عملائنا وعلى تعزيز سبل الإدارة والاستثمار في مصرفنا. ومن هذا المنطلق، استمر تركيزنا في عام 2018 على عملائنا وعلى ابتكار واستحداث

أشار الدعيج إلى أنه في بيئة العمل المصرفي، تكتسب علاقات العمل مع العملاء أهمية كبيرة في الوقت الحالي بل وأكثر من أي وقت مضى.

وقال: «وبدون شك، فإن استيعابنا الكامل لأهمية علاقاتنا بعملائنا قد ساعدنا على صياغة السياقات التفاعلية مع عملائنا وعلى تعزيز سبل الإدارة والاستثمار في مصرفنا. ومن هذا المنطلق، استمر تركيزنا في عام 2018 على عملائنا وعلى ابتكار واستحداث

الهاشل: تعزيز قدرات كوادر البنوك  
المركزية يحفظ الاستقرار المالي

وأكد أهمية الدور الذي تقوم به مؤسسات النقد والبنوك المركزية في إطار جهود المحافظة على الاستقرار المالي وهو ما يتطلب تعزيز قدرات الكوادر العاملة في البنوك المركزية ومؤسسات النقد وتنميتها وفق أفضل الممارسات الدولية في هذا المجال. وأوضح أن استضافة هذه الحلقة التي ينظمها مركز صندوق النقد الدولي للاقتصاد والتطوير في الشرق الأوسط «CEF»، تأتي في إطار الجهود المستمرة التي يبذلها «المركزي» لتدريب الكوادر الوطنية والخارجية وتعزيز أساليب الرقابة المصرفية وتطبيق أفضل الممارسات الإقليمية والعالمية في هذا الشأن. وبين أن هذه الاستضافة تأتي أيضاً في إطار سلسلة الحلقات النقاشية السنوية التي ينظمها «المركزي» بهدف تطوير قدرات العاملين في مؤسسات النقد والبنوك المركزية الخليجية وإطلاعهم على آخر المستجدات في مجال الرقابة المصرفية.



• محمد الهاشل

قال بنك الكويت المركزي أنه سيستضيف حلقة نقاشية رفيعة المستوى حول الرقابة والإشراف المصرفي خلال الفترة من 24 إلى 28 مارس الحالي بمشاركة ممثلين من البنوك المركزية ومؤسسات النقد لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وقال محافظ «المركزي» محمد الهاشل في تصريح أمس إن الحلقة النقاشية التي تبدأ اليوم ستتناول دور البنوك المركزية في تعزيز الرقابة على القطاع المصرفي إضافة إلى آخر مستجدات حزمة إصلاحات بازل3.

وأضاف الهاشل أن الحلقة ستسلط الضوء على معايير السيولة ومعايير الرفق المالي والأسلوب المعياري المعدل لمخاطر الائتمان ومخاطر التشغيل إلى جانب مناقشة المتطلبات الرأسمالية الخاصة بالبنوك ذات التأثير النظامي «D-SIBs» والمصدات الرأسمالية للتقلبات الاقتصادية.

15 مليار دولار حجم سوق إكسسوارات  
وقطع غيار السيارات عالمياً

الأوسط تجاوز 21 مركبة في 2018، فيما بلغت مبيعات سيارات الركاب 1.03 مليون وحدة، أما مبيعات المركبات التجارية فسجدها 270.000 وحدة خلال ذات العام. وتوقع أرنكا أن يصل عدد المركبات في الشرق الأوسط إلى نحو 27 مليون سيارة بحلول عام 2023، بما في ذلك 18 مليون سيارة وتسعة ملايين مركبة تجارية. ولذلك فمن المتوقع أيضاً أن يشهد سوق خدمات ما بعد البيع ارتفاعاً ثابتاً، ليصل حجمه إلى نحو 18.5 مليار دولار بحلول عام 2023 مقارنة بـ 15 مليار دولار في عام 2018.

حيث أعربت التقارير إلى نمو سوق اكسسوارات وقطع غيار السيارات وخدمات التركيبات، وأهمية سوق الشرق الأوسط كمحطة نمو رئيسية لسوق خدمات التركيبات من خلال التواجد الدولي القوي في أكبر معرض تجاري إقليمي للصناعة في دبي، حيث يتوقع الملايون العالميون إلى الاستفادة من سوق بلغت قيمته 15 مليار دولار في 2018. ومن المنتظر أن يشترك في أوتوميكتيكاز دبي 2019 أكثر من 1.800 عارض من 61 دولة حين تنطلق فعالياته دورته السابعة عشرة في مركز دبي الدولي للمؤتمرات والمعارض،

أشارت التقارير إلى نمو سوق اكسسوارات وقطع غيار السيارات وخدمات التركيبات، وأهمية سوق الشرق الأوسط كمحطة نمو رئيسية لسوق خدمات التركيبات من خلال التواجد الدولي القوي في أكبر معرض تجاري إقليمي للصناعة في دبي، حيث يتوقع الملايون العالميون إلى الاستفادة من سوق بلغت قيمته 15 مليار دولار في 2018. ومن المنتظر أن يشترك في أوتوميكتيكاز دبي 2019 أكثر من 1.800 عارض من 61 دولة حين تنطلق فعالياته دورته السابعة عشرة في مركز دبي الدولي للمؤتمرات والمعارض،

دينامياً نمواً لودائع القطاع الخاص لدى البنوك في نوفمبر وديسمبر الماضيين

0.9% انخفاض معدل التضخم لشهر يناير 2019 مقارنة مع ديسمبر الماضي

أقسام الإقراض الرئيسية	الأوزان	يناير 2018	ديسمبر 2018	يناير 2019	التغير الشهري %	التغير السنوي %
الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك	1000	112.9	113.5	113.4	0.09%	0.44%
الأغذية والمشروبات	167.06	107.7	108.2	107.7	0.46%	0.00%
السجائر والتبغ	3.33	114.2	129.5	130.5	0.77%	14.27%
الكساء ولوازم القدم	80.33	106.1	105.8	105.6	0.19%	0.47%
خدمات السكن	332.12	117.4	116.0	116.0	0.00%	1.19%
المفرقات المنزلية ومعدات الصيانة	114.33	115.6	118.4	118.5	0.08%	2.51%
الصحة	14.80	103.7	106.7	107.0	0.28%	3.18%
الفلج	75.42	118.5	121.0	121.0	0.00%	2.11%
الإصلاات	39.77	101.2	106.5	106.7	0.19%	5.43%
الترفيه والثقافة	38.45	103.9	105.8	105.9	0.09%	1.92%
الضيافة	41.86	117.9	120.7	120.7	0.00%	2.37%
النظام والبنوك	34.15	121.1	120.9	120.9	0.00%	0.17%
السجائر والخدمات المنزلية	58.38	107.6	107.1	107.0	0.09%	0.56%
بمستاء الأغذية والمشروبات	832.94	114.0	114.6	114.6	0.00%	0.53%
بمستاء خدمات السكن	667.88	110.7	112.3	112.2	0.09%	1.36%

• الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين يناير 2019

كتبت: سمر أمين

المحلية سجلت نمواً بنسبة 0.6% بين شهري نوفمبر وديسمبر الماضيين بقيمة 243.8 مليون دينار، فيما انخفضت نسبة الودائع الأجنبية بنسبة «-0.9»، بقيمة 25.1 مليون دينار، وسجلت التسهيلات الائتمانية ارتفاعاً بنسبة 1% بما يعادل 389 مليون دينار، حيث تركزت التسهيلات في القروض الشخصية والتي سجلت ارتفاعاً بنسبة 3.7% بما يعادل 38.8 مليون دينار. وذكر أن موجودات بنك الكويت المركزي انخفضت بنسبة «-4»، بما يعادل 460.4 مليون دينار، مبيناً أنها تعود لانخفاض مساهمات الأصول الأجنبية المتمثلة في الودائع والإرصدة النقدية.

ولفت إلى أن معدل التضخم لشهر يناير 2019 سجل انخفاضاً بنحو 0.9% بالمقارنة مع ديسمبر الماضي، حيث تركز الانخفاض في أسعار الأغذية والمشروبات بنحو «-0.46»، فيما ارتفع معدل التضخم بشكل طفيف بنسبة 0.44% وذلك على صعيد التطورات السنوية، ما جعل بعض القطاعات تساهم بشكل نسبي في ذلك الارتفاع، فيما شهد مؤشر القياس العام لأسعار المستهلكين ماعدا الأغذية والمشروبات استقراراً على المستوى الشهري وارتفاعاً بنحو 0.53% على المستوى السنوي.

كشف التقرير الاقتصادي لوزارة المالية، أن حجم التحديات التي واجهت إنجاز المشاريع التنموية ارتفع عن الربع الثاني للعام الماضي بنحو 50 تحدياً ليصبح عددها 588 بعد أن كانت تمثل 538 تحدياً، مشيراً إلى أن نسبة التحديات وفقاً لما ورد بالتقرير بلغت 33.8% على الجانب الإداري، يليها التحديات الفنية بنسبة 31%، وبعقبها التحديات المالية بنسبة 16%، ثم التحديات الرقابية بنسبة 14.7%، وتنتهي بالتحديات التشريعية بنسبة 2.5%.

وأشار إلى ضرورة تسريع إصدار القوانين المتأخرة والتي تعوق وتحطل إنجاز المشاريع، مشدداً على ضرورة معالجة تعثر الانفاق الذي عطل إنجاز المشروعات، لافتاً إلى أهمية تعزيز دور القطاع الخاص في تنفيذ المشاريع التنموية وإيجاد اليه المتابعة التنفيذية، وذلك بالمشاركة بين المجلس الأعلى للتخطيط والجهات المنفذة للمشاريع وكذلك الأجهزة الحكومية المسؤولة عنها، داعياً إلى ضرورة معالجة التحديات لإنجاز المشاريع وفق برنامجها الزمني. وأضاف التقرير أن وداغ القطاع الخاص لدى البنوك